

الملك  
الحسين الثاني

مكتبة الرسوم  
الخامسة  
للسود عبدالمعطي



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٦٤

## الفهرس

صفحة		
١٠٨٦	قانون مؤقت رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٧٥	قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنية
١٠٨٨	قانون مؤقت رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٧٥	قانون معدل لقانون رخص المهن
١٠٩٠	نظام رقم ( ٥٨ ) لسنة ١٩٧٥	نظام الاجبار بالاسلحة النارية والذخائر
١٠٩٤	نظام رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام
١٠٩٦	نظام رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام الملاوات الفنية لمهندسي البلديات
١٠٩٧	نظام رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام الرسوم القنصلية

مملكة الاردنية  
٩٠٤٥  
رقم  
٢٠  
١٩٨٢

مملكة القوان السامعة الأردنية

هكذا من الأشهر



## نحى الحسين لله ملكنا الملكة لندوة الاممية

بمقتضى الفقرة (١) لقاعدة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ للوقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٥

## قانون معدل لقانون رخص المهن

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٧) من القانون الاصلي ويستأض عنها بما يلي :-

المادة ٧ - كيفية الحصول على الرخصة :

أ - على كل شخص مكلف بالحصول على رخصة مهنة بموجب احكام هذا القانون ان يتقدم الى رئيس البلدية او لمن يفوضه بذلك في المنطقة او المقاطعة التي يتعاطى مهنته فيها بطلب الحصول على تلك الرخصة ، وذلك على النموذج المخصص لذلك معزرا بما يلي :-

١ - بشهادة الانتساب الى العرفة التجارية او العرفة الصناعية اذا كان من الاشخاص الذين يقضي هذا القانون بالانتساب الى اي منهما .

٢ - بآية شهادة اخرى يقضي هذا القانون بتقديمها للحصول على رخصة المهنة .

ب - تعتبر رخصة المهنة صالحة لتعاطي المهنة التي منحت من اجلها وفي نفس المكان المحدد في الرخصة على انه يجوز لمن صولت تلك الرخصة باسمه تغيير مكان تعاطي مهنته الى محل آخر في نفس المدينة للمدة المتبقية من الرخصة ، وذلك بموافقة رئيس البلدية .

ج - كل شخص يتعاطى مهنة وسجل في طلب الحصول على الرخصة مهنة اخرى غير المهنة للمهنة التي يتعاطاها يستوفي منه الفرق بين رسم الرخصة للمهنة التي يتعاطاها فعلا ورسم الرخصة للمهنة التي سجلها في طلب الحصول عليها ، بالإضافة الى غرامة تعادل (٥٠٪) من الفرق المذكور تستوفى من قبل رئيس البلدية او من قبل من يفوضه ويستثنى من احكام هذه الفقرة الحالات التي يكون التباين فيها ناتجاً عن خطأ في تصنيف المهنة من قبل الموظف المختص بذلك .

د - تصدر الرخصة لاية مهنة يتعاطاها اي شخص في الاماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والاياتى المعمول به ، ووفقا للشروط والتعليقات التي يعيندها المجلس البلدي او القروي ، وتنتشر في الجريدة الرسمية ، وتكون واجبة التنفيذ . وكل مخالفة لاحكام هذا القانون تعرض مرتكبها للمقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولرئيس البلدية ان يأمر في هذه الحالة باغلاق محل ذلك الشخص وعدم تجديد رخصته او سجلها .

هـ - اذا كان اي شخص يتعاطى مهنة خاضعة للترخيص وبمقتضى احكام هذا القانون في غير المكان الذي خصص لها بعد تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والاياتى المعمول به ، فعلى رئيس البلدية ان يطلب من ذلك الشخص نقل محله الى ذلك المكان خلال مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات . ويشترط في ذلك ان لا يواجه مثل ذلك الطلب الا اذا كانت الخدمات العامة قد تم توفيرها في ذلك المكان . واذا انقضت تلك المدة ولم ينفذ القرار فيعتبر المحل غير معرض ويصدر رئيس البلدية قرار باغلاقه وذلك بالإضافة الى العقوبة المقررة لمخالفة احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٦/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
بالوكالة  
صبيحي امين عمر

وزير  
المالية  
سالم مساعده

وزير الداخلية لشؤون  
البلدية والقروية  
محمد عضوب الزين

هكذا من الله ولي

## نظام الأسلحة النارية

بمقتضى المادة (١٠) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢  
وينشاء على مسأرة مجلس الوزراء بتساريح ١٩٧٥/٦/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٥

## نظام الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر

صادر بمقتضى المادة (١٠) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاتجار بالأسلحة النارية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيزاً وردت في هذا النظام المعاني الخاصة لها تالياً إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

سلطة الترخيص : وزير الداخلية أو من ينيبه عنه خطياً .

الرخصة : رخصة الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر الصادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي في المملكة الاتجار بأي نوع من أنواع الأسلحة النارية والذخائر إلا إذا حصل على رخصة بذلك من سلطة الترخيص بمقتضى أحكام هذا النظام .  
ب - لا تمنح رخصة الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر إلا في مراكز المحافظات والألوية في المملكة .

المادة ٤ - تمنح الرخصة بقرار من سلطة الترخيص بناءً على تنسيب من مدير الأمن العام وذلك وفقاً للشروط والقيود المبينة في هذا النظام ، على أنه إذا كان طالب الرخصة شركة مساهمة فيشترط أن توافق (وزارة الصناعة والتجارة) على منح الرخصة لها بالإضافة إلى تنسيب مدير الأمن العام ؛

المادة ٥ - ١ - تمنح الرخصة للشخص الطبيعي إذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ - أن يكون أردني الجنسية وأتم الحادية والعشرين من عمره .

٢ - أن لا يكون محكوماً بجرم أخلاقي .

٣ - أن يكون مليئاً مالياً بشهادة صادرة من الغرفة التجارية .

٤ - أن يقدم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالمبلغ الذي تحدده سلطة الترخيص تضمن عدم إخلاله بشروط الرخصة وقيودها ؛

٥ - أن يكون مقبلاً بصورة دائمة في المكان المعين في الرخصة لتعاطي الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر فيه .

٦ - أن يكون صاحب محل تجاري مجهزاً بصورة ملائمة لحفظ الأسلحة النارية والذخائر وعرضها وأن يكون متفرغاً للاتجار بها .

ب - لا تمنح الرخصة لشركة عادية إلا إذا توفرت في أعضائها الشروط المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة ؛ وأن تكون الكفالة المالية المصدقة لدى الكاتب العدل موقعة في هذه الحالة منهم جميعاً وبصيغة التضامن بينهم في تنفيذ شروط الرخصة وقيودها وتعمل الالتزامات والمسؤوليات الناجمة عن الإخلال بها .

المادة ٦ - ١ - تمنح الرخصة لشركة مساهمة إذا توفرت فيها الشروط التالية :-

١ - أن تكون شركة مساهمة أردنية في الأصل ومسجلة على ذلك الأساس .

٢ - أن يكون الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر من الأغايات التي أسست الشركة وسجلت مسن أجل القيام بها .

٣ - أن تقدم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالمبلغ الذي تحدده سلطة الترخيص تضمن عدم إخلالها بشروط الرخصة وقيودها .

٤ - أن تنهي الشركة قسماً خاصاً فيها مجهزاً بصورة ملائمة لحفظ الأسلحة النارية والذخائر وعرضها ، يكون متفرغاً للاتجار بها .

المادة ٧ - تكون الرخصة الصادرة لأي شخص طبيعي أو معنوي صالحة للاستخدام في المركز الرئيسي لأعمال ذلك الشخص ، على أنه يحق له الحصول على رخصة لاستخدامها في الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر في أي فرع لأعماله في المملكة وذلك وفقاً للشروط والقيود والرسم المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٨ - سلطة الترخيص :-

أ - أن ترفض منح الرخصة أو تجديدها عند انتهاء مدتها وذلك دون بيان الأسباب في الحالتين .

ب - أن تضع الشروط والقيود التي تراها ضرورية عند منح الرخصة .

ج - أن تسحب الرخصة وتقرر الغاءها في أي وقت خلال سريان مفعولها إذا إخل حاملها بأي مسن الشروط والقيود التي صدرت الرخصة بموجبها .

المادة ٩ - ١ - تعتبر الرخصة شخصية وتبطل من قبل الشخص الذي صدرت باسمه ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص آخر سواء عن طريق بيعها أو تأجيرها أو تحويلها أو أية طريقة أخرى من طرق التصرف إلا بموافقة سلطة الترخيص .

ب - تنهي الرخصة حكماً ب وفاة الشخص الذي صدرت باسمه أو بانقضاء شخصيته المعنوية لأي سبب من الأسباب .

المادة ١٠ - تكون الرخصة مقبلة بالمكان المعين فيها للاتجار بالأسلحة النارية والذخائر ولا يجوز استعمالها في أي مكان آخر في المملكة .

هكذا من الأشهر

المادة ١١ - يسري مفعول الرخصة خلال السنة التي تعود إليها والخدعة فيها بقرار سلطة الترخيص عند منحها وينتهي مفعولها في جميع الأحوال في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من تلك السنة وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي صدرت فيه خلالها وتجدد سنوياً وفقاً للشروط والقيود مقابيل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام والتي تمنح الرخصة بموجبها .

المادة ١٢ - رسم الرخصة السنوي (١٦٠) ديناراً يدفع بكامله الى صندوق الخزينة عند منحها أو تجديدها وذلك سواء صدرت قبل بداية السنة التي تعود إليها أو في أي وقت خلالها .

المادة ١٣ - ١ - يقدم طلب الحصول على الرخصة الجديدة قبل اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة التي تطلب الرخصة عنها ، وأما طلب تجديد الرخصة فيقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مفعولها بمقتضى أحكام المادة (١١) من هذا النظام .

ب - لا تنتظر سلطة الترخيص في أي طلب للحصول على رخصة جديدة أو لتجديد الرخصة إذا قدم بعد التاريخ المحدد لتقديمه بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة ١٤ - أ - على حامل الرخصة :

١ - أن يحفظ دفتر وسجلات منظمة لجميع عمليات الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر التي يقوم بها بما في ذلك التفاصيل المتعلقة باستيرادها أو شرائها وبيعها . ولسلطة الترخيص أن تصدر التعليمات التي تراها ضرورية لطرق وشروط تنظيم تلك الدفاتر والسجلات والبيانات والتفاصيل التي يجب تدوينها فيها .

٢ - أن يحفظ الأسلحة النارية والذخائر داخل خزائن حديدية خاصة في محله وأن تكون مغلقة بإحكام .

٣ - أن يتقيد بإجراءات الأمن التي يطلب إليه اتباعها من قبل سلطة الترخيص أو السلطات الأخرى المختصة بشؤون الأمن .

ب - لسلطة الترخيص أن تدقق في أي وقت الدفاتر والسجلات التي يلزم حامل الرخصة بحفظها بمقتضى أحكام هذه المادة ، كما وأن للسلطات الأخرى المختصة بشؤون الأمن اتخاذ الترتيبات اللازمة لمقتضى ذلك من تقيد حامل الرخصة بالتعليمات الصادرة إليه والمتعلقة بإجراءات الأمن .

المادة ١٥ - تجدد أنواع وكميات الأسلحة والذخائر التي يسمح لأي شخص بحمل رخصة صادرة بمقتضى أحكام هذا النظام استيرادها سنوياً بتنسيب من مدير الأمن العام وقرار من وزير الداخلية على أن تراعى في ذلك حاجة المملكة لأنواع وكميات الأسلحة والذخائر التي يطلب استيرادها .

المادة ١٦ - إذا قامت سلطة الترخيص بسحب الرخصة التي يحملها أي شخص أو رفضت تجديد رخصته عند انتهاء مدتها فيترتب عليه أن يبيع جميع ما لديه من الأسلحة والذخائر إلى شخص آخر يحمل رخصة صادرة بمقتضى أحكام هذا النظام وذلك خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ سحب الرخصة أو من تاريخ قرار سلطة الترخيص برفض تجديد رخصته حسب مقتضى الحال على أن يقدم بإعلام مدير الأمن العام بإتمام البيع .

المادة ١٧ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب بعد إدانته بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ أو أي قانون آخر يعمله أو يجعل محله .

المادة ١٨ - يلغى (نظام الاتجار بالأسلحة النارية رقم (٢) لسنة ١٩٥٣) وما طرأ عليه من تعديلات على أن تبقى جميع الرخص الصادرة بموجب سارية إلى أن ينتهي مفعولها .

١٩٧٥/٦/٤

## الحسين بن طلال

وزير الرياسة والتعليم ذوقان المندلاوي	وزير النقل عالم الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو
وزير الموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاقتصاد والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ابروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير جولة صادق الشرع	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طارق سمرد القاضي	وزير الدولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عواد الجازي

هكذا من الأصول

## نسخة من المجلد رقم ١٩٧٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام صندوق الادخار

### لافراد الامن العام

صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلى باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

و - صرف قروض اسكان فردية للافراد من رتبة شرطي وعريف ورقيب ووكيل بالشروط التالية:

١ - الحد الأدنى لمدة الخدمة لطالب القرض اثنا عشر عاماً خاضعة للتقاعد.

٢ - الحد الأعلى للمبلغ الذي يمكن اقراضه هو الف وخمسة دنانير لمن كان برتبة وكيل والف دينار لمن كان برتبة رقيب او دون ذلك.

٣ - اذا احيل المقرض على التقاعد يحصل رصيد القرض من راتبه التقاعدي على اقساط شهرية وينفس المقدار الذي كان يدفعها اثناء الخدمة ، اما اذا انتهت خدمته دون ان يستحق راتباً تقاعدياً فتحول كافة استحقاقاته لتسديد رصيد القرض .

٤ - ان يتم تسديد القرض والفائدة على اقساط شهرية لا تزيد عن خمسة عشر عاماً .

٥ - ان لا يتجاوز الحد الأعلى للفائدة على هذا القرض الحد الوارد في المادة (٩) من هذا النظام .

٦ - ان تؤمن الارض والبناء الذي سيقام عليها لصالح الصندوق بمقدار القرض الممنوح لدى دائرة التسجيل .

٧ - ان لا يتجاوز قيمة القروض المصروفة بموجب هذه المادة ربع رأسمال الصندوق .

٨ - ان تكون قطعة الارض التي سينشأ عليها العقار مسجلة باسم طالب القرض منفرداً دون شركاء .

٩ - ان لا يستعمل القرض لغرض غايات الاسكان .

المادة ٣ - يلغى ما ورد بالفقرة (أ) من المادة الخامسة من النظام الاصلى ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - تتكون اموال الصندوق من اشتراكات شهرية الزامية يدفعها الافراد للصندوق حسب المعدلات المبينة باذناه من الراتب الشهري للفرد :

من رتبة شرطي الى رتبة وكيل	ديناران شهرياً
ملازم	ثلاثة دنانير شهرياً
ملازم اول	اربعة دنانير شهرياً
رئيس	خمس دنانير شهرياً
رائد	سنة دنانير شهرياً
مقدم	سبعة دنانير شهرياً
عقيد	ثمانية دنانير شهرياً
زعيم	تسعة دنانير شهرياً
لواء فما فوق	عشرة دنانير شهرياً

## احين بطلال

١٩٧٥/٦/٤

وزير الزراعة والتعاون دوقان الهنداوي	وزير التقنية خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو
وزير التسوين علي حسن عودة	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لوروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرح	وزير الاوقاف والشؤون والمقدرات الاسلامية عبد العزيز الخطاط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

